

السيبي يشيء بحكم إنصاف 157 مدعياً عاماً

استمرار متابعتها لهذا الموضوع المهم خلال الأدوات الدستورية اذ لم يتدخل الوزير ويعالج هذا الملف ويرفع الظلم عن المدعين العاميين.



الحميدي السبيعي

العامية وانه يجب احترام مثل هذه الوظائف الواردة بالدستور والقوانين الخاصة التي تنظم عملهم وتبعدهم عن كل المؤثرات ووسائل التهريب حتى يتوافر لهم جو من الاستقرار والطمأنينة تمكنهم من أداء عملهم دون ضغوط». وأعرب عن تمنياته «بعد هذا الحكم الرابع وما ورد بحياته وأسبابه وحرصاً على نقادي صدور أحكام أخرى وتوضيحات تحتملها وزارة الداخلية ان يبادر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بإصلاح الامور واعادة الحق لأصحابه وسحب جميع قرارات الإحالة للتقاعد القسري وفتح صفحة جديدة مع ابنائه وأخوانه المدعين العاميين». وأكد السبيعي

أشاد النائب الحميدي السبيعي بالحكم «الرائع» الذي أصدرته الدائرة الإدارية الثامنة برئاسة المستشار ناصر الأثري والذي سطر بماء من ذهب وأنصف المدعين العاميين الكويتيين البالغ عددهم نحو 157 والذين تمت إحالتهم للتقاعد قسراً وهم في عز شبابهم وعلمهم القانوني وذلك بدلاً من الاستفادة من خدماتهم». وأوضح السبيعي في تصريح صحافي ان المحكمة أكدت في حكمها ان «أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات ولخطورة مهامهم وأمانتها تقتضي توفير ضمانات الاستقرار والطمأنينة ومن اهم تلك الضمانات ألا تمت الاحالات للتقاعد بقرارات قديمة بصرفها المسؤلون وان وظيفتهم ماثلة للنجابة



رياض العديساني

العديساني: سنتقدم باقتراح لخفض رفع تعرفه الكهرباء

حذر النائب رياض العديساني سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك من استمرار الحكومة في المساس بحبيب المواطن. ووجه العديساني في مؤتمر صحافي رسالة الى سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك تقضي بإعادة صياغة الوثيقة الاقتصادية والأسعار ارتفعت والحكومة لم تحرك ساكناً، وقال العديساني ان اسعار النفط ارتفعت ووصلت 53 دولاراً للبرميل الواحد ويفترض على الحكومة ان تخفض سعر البنزين حالياً، وأضاف العديساني قائلاً: سنتقدم باقتراح من أجل خفض رفع تعرفه الكهرباء فهل يعقل ارتفاعها على التجاري بنسبة 100٪، وأكد العديساني ان الوثيقة الاقتصادية ليست اصلاحاً وإنما هدم اقتصادي ورفع اسعار الكهرباء قادم في شهر مايو، لافتاً الى ان الحكومة هزلت التي حبيب المواطن واذا اقرت ضريبة القيمة المضافة فسيضطر المواطن، وقال العديساني ان اقرار

الاتفاقيات في دول الخليج غير ملزم للكويت لان هناك دستورا يحميها وخاصة فيما يتعلق بالضرائب. وكشف العديساني عن هدر كبير من قبل الوزراء في الأموال العامة وتصريح رئيس الوزراء بان دولة الرفاه انتهت لا نعترف به بتاتا، وزاد قائلاً ان الوثيقة الاقتصادية دمار ويضطر منها المواطن والواقف معا وعلى الحكومة التركيز على المواطن.

وخاطب الحكومة قائلاً: انتهى وقت المحاسبة والمجاملات والمجلس الضعيف انتهى لغير رجعة ولن نقبل بسياسة مساعدة الدول خارجياً وفي نفس الوقت المساس بالمواطن داخلها، مشيراً الى ان رئيس الوزراء مطالب بحسم كل القضايا ذات الأولوية وخاصة السكن والبطالة وستكون متعاونين في المصلحة العامة وأي حراف حومي ستكون لدينا مساهمة سياسية. وعن العجز المالي، قال العديساني لا يوجد عجز مالي حقيقي في الكويت ولدينا 600 مليار دينار في خزينة الهيئة العامة للاستثمار، وقال العديساني خطها بين قوسين يا رئيس الوزراء معالجة الهدر الحكومي من خلال حجب المواطن مرفوض، وفي رده على سؤال حول كتلة الـ 26، قال العديساني حضرت اجتماعاً واحداً لكتلة الـ 26 ولم انضم لأي كتلة وأفضل الاستقلالية وخاصة هناك أمور أتفق فيها مع كتلة الـ 26 وأمور أخرى لا أتفق معهم مع احترامي للجميع.

وحول سؤال فيما يتعلق بانتقاداته لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، قال ان انتقاداتي للغانم كانت بسبب شطب الاستجواب ولم أتطرق لشخصه، مشيراً الى ان رئيسي المجلس والحكومة يجب ان يطبقا الدستور في تعاملهما مع النواب وقضايا المواطنين.

النصف: قانونا حرمان المسيء والحبس الاحتياطي يجب إلغاؤهما

توافق على تعديلات موحدة حتى لا تنتشتت الجهود في الإصلاحات. وأضاف النصف أن وزارة الصحة من أكثر الجهات التي ضربها الفساد وهي تحتاج إلى معالجة خاصة، مبيناً أن ما ذكر في وسائل الإعلام عن إلغاء الوزير د. جمال الحربي عقد شركة التأمين الأميركية «إننا» والذي كان أحد محاور استجواب الوزير السابق خبطة إيجابية، داعياً الوزير إلى إحالة المتسببين في ضياع المال العام عبر هذا العقد إلى النيابة.

شدد النائب ركان النصف على أن هناك عدداً من القوانين التي أقرت في المجلس الماضي تتطلب إعادة النظر فيها وإلغاء بعضها. وبين ان قانوني حرمان المسيء والحبس الاحتياطي من القوانين التي يجب إلغاؤها. وقال النصف في تصريح صحافي امس انه بالإضافة الى تلك القوانين هناك قوانين أخرى يجب تعديلها منها قانونا الجنسية وقانون الانتخاب، مشيراً الى أن هناك العديد من الاقتراحات قدمت من النواب، أملاً أن يكون هناك



ركان النصف

الدوسري لـ «الأنباء»: جمعت تواعيع 10 نواب لتشكيل لجنة «البدون»

رشيد الغم

أكد عضو لجنة الداخلية والدفاع النائب ناصر الدوسري أنه جمع تواعيع 10 نواب لتقديم طلب في جلسة الـ 28 من الشهر

الجاري لتشكيل لجنة لمعالجة أوضاع غير محددتي الجنسية. وقال الدوسري في تصريح لـ «الأنباء» ان معالجة اوضاع اخواننا البدون من الأولويات التي يجب ان ندفع باتجاه حلها واعطاء كل ذي حق حقه.

«التعليمية» تزكي الحويلة رئيساً والطبائى مقررًا

عددا من القضايا وستعقد اجتماعها يوم غد «اليوم» لمناقشة مشروع قانون الجامعات الحكومية وتحديد أولويات اللجنة لدور الانعقاد الحالي لتنظيم العمل وإنجاز تطلعات المواطن الكويتي.

رزت لجنة الشؤون التعليمية البرلمانية النائب د.محمد الحويلة رئيساً والنائب عمر الطبطبائي مقررًا لها. وقال مقرر اللجنة النائب عمر الطبطبائي في تصريح صحافي امس ان اللجنة ناقشت على هامش الاجتماع

عقدوا مهرجاناً خطابياً في المجلس وطالبوا بقطع العلاقات مع روسيا

نواب: جلسة خاصة الثلاثاء المقبل لمناقشة الأزمة السورية



عبدالله فهاد



ناصر الدوسري



عمر الطبطبائي



مرزوق الخليفة



عبدالله الباطين



علي الدقباسي



د. وليد الطبطبائي

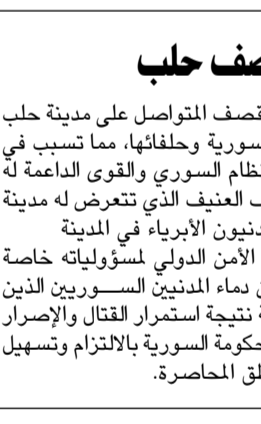


د. جمعان الحريش

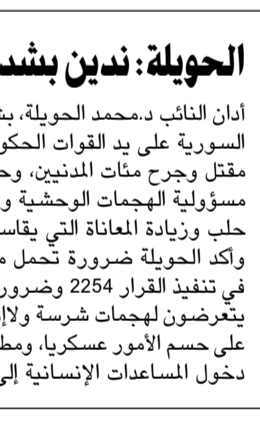
الإبادة التي لم يتحرك لها مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية والذي يلاحق زعماء دول. وقال الشاهين، إن الشعب السوري يباد على يد ثلاثة أنظمة: السوري والروسي والإيراني، معتبراً ان حكومتنا تتسلم في هذه الإبادة من حيث تدري أو لا تدري عبر المساعدات الدولية التي ثبت تقرير منظمة العفو الدولية ان معظمها يذهب للنظام السوري. من ناحيته، قال النائب د.عبدالكريم الكندري اننا نعيش فظائع الماساة بحق المدنيين الذين يتساقطون بالآلاف ضحايا نظام



د.محمد الحويلة



عمر الطبطبائي



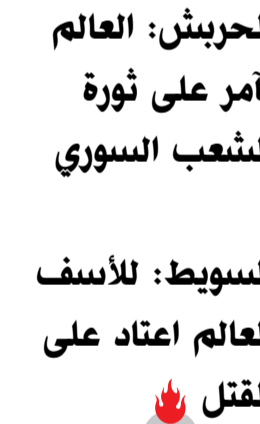
مرزوق الخليفة



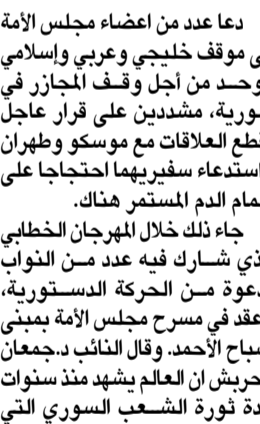
عبدالله الباطين



علي الدقباسي



د. وليد الطبطبائي



د. جمعان الحريش

يريد ان يبيد شعبه وزاد: ان الكويت وقعت على اتفاقيات دولية توجب عليها الانتصار للضحايا في العالم، مشيراً الى انه وقع على عقد جلسة خاصة الثلاثاء المقبل لمناقشة الأزمة السورية ودعوة الحكومة لاتخاذ موقف رسمي محلي وعربي ودولي. وقال ان لم يكن لنا موقف واضح لنصرة الشعب السوري، فإننا نخالف مبادئنا لمساعدة وإغاثة المكوئين. أما النائب عبدالوهاب الباطين فقال: لا تتسرع العقول عندما تقوم نظام بعمل إبادة جماعية لشعبه، والقضية أكبر من علاقات دول ومحيط القارات.

نصرة المسلم إن استنصرنا، مطالباً بالوقوف مع الشعب السوري والكويت جزء من الأمة العربية، وإن أصاب جزء أجزاء أخرى علينا ان نسعى لدفعه. وأكد الدلال: ان هناك اتفاقيات عربية لنصرة المظلوم وأن الكثير من المنظمات الدولية تعتبر ما يحدث في سورية أفظع ما حدث في الحرب العالمية الثانية، مشدداً ان إيران وروسيا والنظام السوري ليسوا هم المسؤولون عن المأساة وإنما كل متخاذل وسشارك في الحرب على سورية. بدوره، شكر النائب عامي الشاهين جهود النواب للتضامن مع المأساة السورية في ظل جرائم

العربية لحقوق الإنسان ومن بينها الجامعة العربية، وما يحدث يؤكد ان المجتمع الدولي موافق على ما يجري أو غير قادر على اتخاذ قرارات. وأضاف الدقباسي: لم يسبق في التاريخ تجاهل نداءات وإغاثات من قبل مجتمع بيا، مشيراً الى انه لا توجد قيمة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وعلى يقين بان الله سيحضر الأبرياء وسيحاسب من سكتوا عما يحدث. وتضمن الدقباسي ان يصل الى العالم ان الكويت لا يفتننا ان تنحلي عن الشعب السوري، وهذه رسالة يجب ان تصد من كل البرلمانات العربية. ومن جهته، قال النائب محمد الدلال: المخطط الشرعي

الإسلامية واحدة ولا يمكن فصلها عن بعضها بالسياسات الخرقاء التي لا تقدر ما شرعه الله في دينه لنصرة كل المسلمين. وأضاف «إن المسلمين يغضون الطرف عما يحصل في سورية وهذه مأساة كبيرة توجب على الأمة استحقاقا، خصوصا حكام الخليج والمسلمين والذين إذا لم يستطيعوا تحريك الجيوش لنصرة الإشقاء فيمكأنهم تحريك الأموال، معرباً عن أسفه لوصف من يجمع الأموال للاشقاء في سورية بالارهاب.

من جهته، قال النائب مرزوق الخليفة ان «إخوة لنا في الإسلام والعربية والإنسانية يبادون على مرأى وسماع من العالم ولا نجد اي كلمة تندبوا واستنكارا، مشيراً الى انه وقع مع عدد من النواب طلباً لعقد جلسة خاصة لمناقشة كارثة حلب. وطلب الخليفة من الحكومة إيجاد موقف خليجي موحد تجاه ما يحصل من إبادة جماعية في حلب، وعلى وزير الداخلية تسهيل اجراءات دخول السوريين مؤكداً ان الجلسة الخاصة النيابية ستنتهي إلى توصيات عدة في هذه الخصوص. من ناحيته قال النائب محمد هايف ان الأمة

وشدد فهاد على أن العريضة التي تحدثت في سورية في ظل التخاذل الدولي تنفخ عجزين وخطابين بوقوف هذا الموقف المنذر، ورغم كل الأحداث والمسسى فإننا متفائلون بانتصار حلب في النهاية، متمنياً على الكويت وقف العطايا والمنح للنظام السوري وأن تذهب فقط للشعوب. وبدوره قال النائب ناصر الدوسري: منذ خمس سنوات ونحن نستنكر بلا فائدة لبد أن تستدعي الحكومة السفارين الروسي والإيراني، متسائلاً لماذا قامت الدنيا عندما دخلت السعودية اليمن ولا أحد يتكلم عن التدخل الإيراني والروسي في سورية.

دعا عدد من أعضاء مجلس الأمة الى موقف خليجي وعربي وإسلامي موحد من أجل وقف المجازر في سورية، مشددين على قرار عاجل لقطع العلاقات مع موسكو وطهران واستدعاء سفيريهما احتجاجاً على حمام الدم المستمر هناك. جاء ذلك خلال المهرجان الخطابي الذي شارك فيه عدد من النواب بدعوة من الحركة الدستورية، وعقد في مسرح مجلس الأمة ببنى صباح الأحمد. وقال النائب د.جمعان الحريش ان العالم يشهد منذ سنوات عدة ثورة الشعب السوري التي تأمر عليها العالم أجمع، مشيراً الى ان العالم انقسم حول الثورة إلى ثلاثة اقسام الأول الذي يباشر القتل وعلى رأسه روسيا وإيران والنظام السوري ثم ميليشيات الارهاب. وأضاف: القسم الثاني هو المتناز والمتمثل في اميركا، والثالث هو الدول العربية «إخوة يوسف» الصامتين الذين لا يقصون ما تقتضيه حقوق الإخوة.

ونكر الحريش: ان الذي يقتل السوريين في حلب هم إيران الارهابية والنظام السوري وروسيا ومن خلفهم داعش التي هي جزء منهم. وأكد ان حلب وقتت سنوات طويلة تواجه العدوانين الروسي والإيراني، وأن يصفى الرجال والنساء والأطفال في الميادين العامة، مشيراً الى ان المنظمات الدولية تنظر الى أي مساعدة تذهب الى هناك على أنها ارباب.

الأطفال واغتصاب النساء وجرحي لا عدد يحصي منهم وقتلى لا يمكن ان يقف أي إنسان لديه حس الإنسانية ويقبل بأن يكون ديبلوماسيا، ولم ننصو لحظة وجود زعيم عربي يهاجم شعبه بهذه الصورة البشعة، فنحن نعتبره البعض زعيماً وقال: ان رسالتنا لوزارة الخارجية تحديداً ماذا ستفعل تجاه هذه المجزرة، معتبراً ان الموقف العربي مغير حقيقي ومتخاذل. بدوره، قال النائب د.وليد الطبطبائي ان المجلس أعاد شيئاً من التوازن عندما جعل اول وثيقة التضامن مع حلب التي تركزت نستعيت ولا مغيب. وكشف الطبطبائي عن رسالة وصلت من فتاة حلب تستغث لأنها ستقترب بعد قليل، ولت يستطيع الطبطبائي إكمال الرسالة لأنه أهش بالكفاء. وأكد ان الفتاة أعلنت انها ستحترق ولا قيمة لا يفتي بدخولي النار لأنني أريد ان أموت طاهرة.

السفارة، مشيداً بالتجاوب السريع للسلطات الكويتية التي أكد انها ستقوم بعمل اللازم، داعياً من بينهم روسيا لاتخاذ ذلك بالالة القطعية لان الكلام عن قتل الجيش او الطيران الروسي المدين عار من الصحة. وأضاف ان الطيران الروسي لم يقصف مدينة حلب، مشيراً الى ان عناصر الجيش الروسي الذين قال انهم لم يشاركوا في الحرب يقدمون مساعدات إنسانية وغذائية للأطباء للمدنيين الهاربين من المناطق التي يسير عليها الفصائل المسلحة، نافياً بذلك اشتراك الجنود الروس في الاشتباكات الدائرة هناك، وأشار الى ان الجنود الروس انقذوا 110 آلاف مدني منهم 50 لطفل وإخراجهم من المناطق التي استمساها بالتحل من الفصائل المسلحة. وأشار الى ان أحد قادة الفصائل في حلب المعتقل أكد ان الفصائل في التي كانت تدعم المدنيين الذين يحاولون الهروب من المناطق التابعة لهم، وقال من السهل ان نلقي اللوم على احد الأطراف ونحن دعونا شركاءنا لتقديم المساعدات او إرسال نفذين وخبراء الى المناطق المحررة لنكتهم لم يستجيبوا وكانت مطالبهم فقط إيقاف الحرب، مؤكداً استعداد روسيا على التعاون مع أي جهة كانت في حلب لتقديم المساعدات للمدنيين.

السفير الروسي: نعم للتعبير عن الرأي ولا نؤيد الاعتصام

أسامة دياب

مساجد الكويت تنتصر لأهالي حلب بـ «القنوت»

أسامة ابوالسعود

بناء على توجيهات وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والبلدية محمد الجبري، أصدر وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المساعد لقطاع المساجد والشؤون المالية والإدارية بالإنابة وليد الشعيب تعميماً بدعوة جميع الأئمة والخطباء في عموم مساجد الكويت للقبول والدعاء في الصلوات على لتفريج ما حل بهم من كرب عماس بقوله تعالى: (إنما المؤمنون إخوة) وقوله تعالى: (ادعوني استجب لكم). وشدد التعميماً على الالتزام بمضمون الدعاء لهم «اللهم فرج

عن اخوتنا في حلب، اللهم اجعل لهم فرجاً ومخرجاً، اللهم احقن دماءهم، واحفظ أعراسهم، وامنهم في وطنهم، اللهم ادفع عنهم البلاء والقتل والتدمير والتجهير، واكشف عنهم النقم، اللهم كل لهم ناصراً ومعيناً، برحمتك يا ارحم الراحمين والطف لعبادك المسلمين في كل مكان». ويسري هذا القرار من فجر اليوم الأربعاء وحتى إشعار آخر في جميع مساجد البلاد نصرة لأشقائنا في حلب السورية. ويعد هذا التوجيه الأول الذي يصدره الجبري منذ توليه منصبه وزيراً للأوقاف قبل أيام.